

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد (103)

حقوق الطفل

في تشريعات دول مجلس التعاون بعد 25 عاماً

الدكتور حاتم قطران

أستاذ بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس
نائب رئيس لجنة حقوق الطفل بمنظمة الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى

2014م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص.ب. 26303 المنامة - مملكة البحرين - هاتف 17530202 - فاكس 17530753

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة
تعني بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بو هزاع
محمد الغائب
علي فيصل

العدد (103) ذو القعدة 1436 هـ الموافق أغسطس 2015م

المحتويات

الصفحة

تقديم المدير العام

المقدمة

(أ) الأهداف

(ب) المنهجية العامة المعتمدة

الجزء الأول - الإطار الدستوري والتشريعي والسياسي لحقوق الطفل

.....

المطلب 1 - الإطار الدولي لحقوق الطفل

(أ) تقديم اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها والأدوات

الدولية الأخرى ذات الصلة

(ب) دور لجنة حقوق الطفل

المطلب 2 - وضع اتفاقية حقوق الطفل في دول مجلس التعاون ...

(أ) حالة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل - وباقي الصكوك

الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون

(ب) التحفظات والاعلانات

(ج) التنسيق وخطة العمل الوطنية

(د) آليات المراقبة المستقلة

الجزء الثاني - في التقدم المحرز وفي أهم الصعوبات المعترضة في

مجال ملائمة التشريعات مع مقتضيات الاتفاقية....

المحتويات

المطلب 1 - التقدم المحرز في مجال ملائمة التشريعات مع

مقتضيات الاتفاقية

المطلب 2 - في أهم الصعوبات المعترضة (قضايا دالة)

فقرة (1) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص تعريف

الطفل (المادة الأولى من الاتفاقية)

فقرة (2) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص

المبادئ العامة لحقوق الطفل

فقرة (3) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص

الحريات والحقوق المدنية للطفل

فقرة (4) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص البيئة

الأسرية والحق في الرعاية البديلة

فقرة (5) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص وضع

الأطفال في خارج بلدانهم الأصلية

فقرة (6) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص وضع

الأطفال في حالات الاستغلال

فقرة (7) ملاحظات لجنة حقوق الطفل وتوصياتها بخصوص وضع

الأطفال في حالة تنازع مع القانون

التوصيات الختامية

تقديم المدير العام

تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظم المكتب التنفيذي وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة دورة تدريبية حول كيفية إعداد التقارير الاجتماعية في دول مجلس التعاون وذلك خلال الفترة من 24 - 25 سبتمبر 2014م في مدينة دبي.

استهدفت الدورة الوقوف على الآليات والمعايير والمنهجيات في كيفية إعداد وكتابة التقارير الاجتماعية لمختلف أنواعها وتصنيفاتها، والتعرف على الفروق بين التقارير الاجتماعية التي تقدم للمنظمات الدولية والتقارير التي تقدم وطنياً بالإضافة إلى تدريب المشاركين على الخطوات المنهجية والعلمية المناسبة وشروطها عند إعداد وكتابة التقارير الاجتماعية للمنظمات الدولية أو الوطنية مع التركيز على كيفية إعداد وكتابة التقارير المتصلة بالطفولة وحقوق الطفل وفق المسارات المعتمدة دولياً.

يقوم محتوى هذا الكتاب على الأوراق العلمية والتدريبية التي أعدت للدورة التدريبية، ولقد قام المشرف العلمي وخبير الورشة بتحرير المادة العلمية التي توفرت له وإعادة صياغتها في ضوء المناقشات التي دارت في جلسات عمل الدورة وما انتهت إليه، حيث جاءت هذه المادة وفق منظور تحليلي ونقدي من خلال اعتماد منهج المقارنة بين مختلف التشريعات الخاصة بحقوق الطفل في دول مجلس التعاون بما يمكن من تحقيق الرصد الفعال لأهم التجارب الناجحة في دول المنطقة ويمكن من توسيع الاستفادة منها.

فقد خصص الجزء الأول من الدراسة استعراض الأطر الوطنية القانونية القائمة في دول مجلس التعاون بهدف ملاءمة تشريعاتها مع أحكام

ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وتطوير مؤسساتها المعنية بتطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل ورصدها. أما في الجزء الثاني فأبرزت الدراسة أهم أوجه التقدم المحرز وأهم والصعوبات التي تواجه دول المجلس في مجال ملائمة التشريعات مع مقتضيات الاتفاقية، مع التركيز على أهم القضايا الدالة المتعلقة بالمسائل المثيرة عادةً أكثر للجدل لاتصالها بمنظومة التقاليد أو الخصوصيات الثقافية أو الدينية، وغيرها من الاعتبارات الأخرى، السياسية والاجتماعية، التي تعيق تطبيق مقتضيات الاتفاقية وتستدعي معالجة شاملة تضع حقوق الطفل من منظور حقوق الإنسان في صدارة اهتمامات دول المجلس والمجتمعات المعنية.

واذ يغتنم المكتب التنفيذي هذه الفرصة للإعراب عن وافر شكره وتقديره لدعم ومساندة وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة على كريم استضافتها لأعمال الدورة التدريبية وللجهات المعنية في الدول الأعضاء، والشكر موصول للدكتور حاتم قطران، المشرف العلمي والخبير المدرب للدورة على إسهامه وجهوده القيمة وتعاونيه الصادق مع المكتب في إعادة إنتاج أوراق العمل لتكون مادة علمية ومعرفية محكمة حول كيفية إعداد وكتابة التقارير الاجتماعية الموجبة بمقتضى الأدوات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة منها اتفاقية حقوق الطفل، كما أن الشكر موصول لجميع دول مجلس التعاون الذين أوفدوا ممثلهم للمشاركة في أعمال الدورة، ونسأل المولى العلي القدير أن يوفق الجميع لما فيه نهضة وتقدم مجتمعاتنا العربية في دول مجلس التعاون نحو الخير والاصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

المنامة : ذو القعدة 1436 هـ
الموافق: أغسطس 2015م

المقدمة:

هذا الكتاب

(أهدافه والمنهجية العامة المعتمدة في إعداده)

(أ) الأهداف

1. لقد مرت اليوم 25 سنة على ذكرى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة والأربعين يوم 20 نوفمبر 1989، لاتفاقية حقوق الطفل، وهي مناسبة للتذكير أن من أهم القيم والمبادئ التي كرّستها هذه الاتفاقية تغيير مفهوم الطفل من أصله وذلك بإقرار أن الطفل شخص صاحب حقوق وآراء!

وفي هذا الإطار، يأتي هذا الكتاب حول حقوق الطفل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استكمالاً للمبادرات والجهود التي اتخذتها هذه الدول في السنوات الأخيرة بهدف ملائمة سياساتها وتشريعاتها ونظمها القانونية وآلياتها القضائية والإدارية والاجتماعية لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل، التي صادقت عليها كافة دول مجلس التعاون - وباقي الدول العربية - من ضمن 194 دولة في العالم وأصبحت جزءاً من قوانينها الداخلية.

2. و يأتي هذا الكتاب متابعة لأشغال الدورة التدريبية حول كيفية إعداد وكتابة التقارير الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموجبة بمقتضى الأدوات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة منها اتفاقية حقوق الطفل، والتي تم عقدها خلال الفترة من 24 - 25 سبتمبر 2014م بإمارة دبي تنفيذاً لقرار مجلس وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الصادر في دورته الثلاثين (المنامة: أكتوبر 2013م) وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

3. والثابت أيضا أن إدراج هذا العمل الخاص بإعداد كتاب حول حقوق الطفل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنما هو تأكيد للأهمية القصوى التي تحتلها منظومة حقوق الطفل من منظور حقوق الإنسان في العمل المشترك لهذه الدول.

4. ومن هذه المنطلقات، يمكن أن نلخص الأهداف الرئيسية من إعداد هذا الكتاب في النقاط التالية:

- زيادة تعيين جميع حقوق الطفل وتعزيز فهمها وأعمالها.
- رصد وإبراز أهم الإنجازات المحققة في دول مجلس التعاون - وفي عدد من الدول العربية الأخرى - بهدف توسيع الاستفادة منها، مع التركيز على أهم التدابير المتخذة في هذه الدول بهدف ملاءمة تشريعاتها مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، والأدوات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وتطوير مؤسساتها المعنية بتطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل ورصدها.
- التعريف بالملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل عقب النظر في التقارير الدورية المعروضة من قبل دول مجلس التعاون وأهم التوصيات المتضمنة فيها، وبخاصة تلك المتعلقة بتطوير التشريعات وبإكساب حقوق الطفل طابعاً ملزماً وقابلاً للتطبيق على أرض الواقع، بما في ذلك أمام الهيئات القضائية المختصة وهيئات الإنصاف الأخرى.
- إبراز الخطوات المتخذة أو الممكن اتخاذها في دول مجلس التعاون بهدف إدراج مسألة تطوير التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في منهجية وإجراءات العمل المتبعة من قبل الأجهزة الدستورية والتشريعية المختصة، ومن قبل القضاء المدني والجزائي والإداري في تأويله لأحكام اتفاقية حقوق الطفل في علاقاتها مع التشريعات الوطنية.

- تعميق التفكير حول الطريقة التي يتعين اعتمادها بهدف مزيد تطوير التشريعات المتعلقة بالأطفال في جميع مجالات العلاقات الأسرية والمجتمعية، بما في ذلك قوانين الأسرة، والتشريعات المتعلقة بحقوق الطفل وحرياته المدنية، والتشريعات الخاصة بحماية الأطفال من شتى أشكال العنف وإساءة المعاملة والاستغلال، والقانون الجزائي الخاص بالأطفال في حالة تنازع مع القانون، وغيرها من التشريعات الأخرى.
- المساهمة في وضع وتطوير خطط عمل واستراتيجيات وتدابير تشريعية وسياسات وبرامج تكون مركزة على حاجيات الأطفال وتهدف إلى مزيد النهوض بحقوق الطفل في تشريعات دول مجلس التعاون وعلى أرض الواقع.

(ب) المنهجية العامة المعتمدة

5. تتمثل المنهجية المعتمدة في هذا الكتاب في اتباع تمش تحليلي ونقدي يمكن من استخراج أبرز الملامح للتدابير والبرامج والآليات التي تم اتخاذها ووضعها من طرف حكومات دول مجلس التعاون تنفيذاً لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل والأدوات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، مع التركيز على نقاط القوة والضعف، بما في ذلك تلك المتعلقة بإعمال التشريعات وتطبيقها على أرض الواقع.

ويفترض المنهج التحليلي النقدي الابتعاد، قدر الإمكان، عن سرد التفاصيل المتعلقة بمضمون القوانين والبرامج في شتى دول مجلس التعاون والتركيز خاصة على المناهج والطرق التحليلية، والمتمثلة خاصة في ما يلي:

- اعتماد منهج المقارنة بين مختلف التشريعات الخاصة بحقوق الطفل في دول مجلس التعاون، بما يمكن من تحقيق الرصد الفعال لأهم التجارب الناجحة في دول المنطقة ويمكن من توسيع الاستفادة منها.
- الاستئناس ببعض التشريعات العربية والأجنبية المقارنة، وباجتهادات فقه القضاء المقارن في النظم القانونية الأخرى والقبالة للتطبيق في دول مجلس التعاون وفي الدول العربية عموماً بغرض الاستفادة منها عند الاقتضاء.
- تقديم أمثلة وأدلة ميدانية تمكن من تجسيد الآراء وبلورة المفاهيم، بما في ذلك عينات من اجتهادات فقه القضاء ومن مواقف المؤسسات الدستورية وهياكل الرصد والمتابعة المستقلة.

6. ولما كانت اتفاقية حقوق الطفل والأدوات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة المرجع الأساسي التي يستند إليه هذا الكتاب حول حقوق الطفل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بات من الضروري أن تعتمد الدراسة التحليلية والمقارنة للتشريعات قواعد توجيهية تتمثل خاصة في:

- أولاً: منطوق أحكام اتفاقية حقوق الطفل والأدوات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وبخاصة البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية المذكورة، والخاصين الأول ببيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في العروض والمواد الإباحية، والثاني باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- ثانياً: الملاحظات والتوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل عقب مناقشة التقارير الدورية المقدمة من دول مجلس التعاون.
- ثالثاً: التعليقات العامة الصادرة عن لجنة حقوق الطفل والتي تشكل مرجعاً أساسياً، لما تتيحه من فهم دقيق لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وأبعادها

الحقيقية، في شتى المواضيع التي تناولتها اللجنة إلى حد الآن، فضلاً عن الجوانب العملية المستوحاة من معاينة عدد من التجارب المحلية في شتى الدول والأنظمة المقارنة.

7. من كل هذه المنطلقات، يتناول هذا الكتاب حول "حقوق الطفل في دول مجلس التعاون 25 سنة بعد!" استعراض الأطر الوطنية القانونية القائمة في هذه الدول بهدف ملاءمة تشريعاتها مع أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وتطوير مؤسساتها المعنية بتطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل ورصدها (الجزء الأول).

كما يتعين في طور ثان من هذا الكتاب إبراز أهم أوجه التقدم المحرز وأهم والصعوبات التي تواجهها هذه الدول في مجال ملاءمة التشريعات مع مقتضيات الاتفاقية، مع التركيز على أهم القضايا الدالة المتعلقة بالمسائل المثيرة عادة أكثر للجدل لاتصالها بمنظومة التقاليد أو الخصوصيات الثقافية أو الدينية، وغيرها من الاعتبارات الأخرى، السياسية والاجتماعية، التي تعيق تطبيق مقتضيات الاتفاقية وتستدعي معالجة شاملة تضع حقوق الطفل - من منظور حقوق الإنسان - في صدارة اهتمامات هذه الدول والمجتمعات المعنية (الجزء الثاني).
